

الإجابة النموذجية امتحان المدخل للعلوم القانونية

أجب بـ صحيح أو خطأ مع التعليل كل جواب على السؤال علامة 1.5 نقطة المجموع 19.5، بقي 0.5 مضاد لجميع الطلبة دون استثناء

- القاعدة القانونية مجردة عند صياغتها وعامة عند تطبيقها / صحيح
- عند سن ووضع القاعدة القانونية تكون مجردة عن الأشخاص والواقع التي تعالجها، وعند تطبيقها تشمل الجميع دون استثناء
- القاعدة القانونية تناطب الأفراد بذواتهم أي تخص فيئة معينة فقط منهم / خطأ
- القاعدة القانونية تخص صفات الأفراد باعتبارهم أشخاص في المجتمع بعض النظر عن ذواتهم ووضعهم الاجتماعي ووو
- تتفق القاعدة القانونية مع القاعدة الاجتماعية في نوع الجزاء / خطأ
- القاعدة القانونية جزائها مادي كالسجن والحبس والغرامة، أما القاعدة الاجتماعية جزائها معنوي يتوقف عند الضرر والاستكارة.
- يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفه أحكام القانون / خطأ
- لا يجوز الاتفاق على المخالفة إذا كانت القاعدة آمرة واستثناء يجوز ذلك إذا كانت مكملة من خلال عبارة " ما لم يتلق الطفان على خلاف ذلك "
- العرف مصدر رسمي للقانون / خطأ
- العرف مصدر احتياطي
- مبدأ الإقليمية هو تطبيق القانون على مواطني الدولة الأم المتواجدون في دولة أجنبية / خطأ
- مبدأ الإقليمية يطبق على جميع الأفراد المتواجدون على إقليم الدولة سواء مواطنين أو أجانب، ولا يمتد خارج إقليمها
- عند صدور القانون يطبق بأثر رجعي كقاعدة عامة / خطأ
- عند صدور القانون يطبق بأثر فوري كقاعدة عامة
- لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسري القانون بالنسبة للماضي / خطأ
- بل هناك حالة تقضي بسريان القانون إلى الماضي، كما في حالة تطبيق القانون الأصلح للمتهم
- القاعدة القانونية مجالها المظاهر الخارجي لسلوك الأفراد / صحيح
- لأن القانون هو قاعدة سلوك تهتم بتصورات وأفعال الأشخاص كقاعة عامة ولا تهمل النوايا والقصد لتشديد العقوبة كما في القتل مع سبق الإصرار والترصد
- القانون الخاص ينظم العلاقات القانونية التي تكون فيها الدولة ذات سيادة / خطأ
- القانون الخاص ينظم العلاقات القانونية بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد والدولة بوصفها شخص معنوي بدون سيادة.
- إلغاء القانون لا يتم إلا بطريقة واحدة عن طريق قانون آخر وبنفس الدرجة / خطأ
- يتم بطريقتين، الإلغاء الصريح يكون بصدور قانون بنفس الدرجة أو أعلى منه يلغى صراحة القانون القديم
- ويتم الإلغاء الضمني في حال وجود تعارض بين القانون القديم والجديد.
- التفسير التشريعي لا يلزم إلا المشرع والفسير القضائي لا يلزم إلا القاضي / خطأ
- التفسير التشريعي ملزم للجميع وواجب التطبيق من المشرع والقاضي معا، أما التفسير القضائي فلا يلزم إلا القاضي وفي حدود النزاع المعروض الذي أصدر بشأنه تفسيرا للفصل في النزاع.
- يتم إلغاء التشريع صراحة في حالة التعارض بين تشريع جديد وتشريع قديم / خطأ

في حال التعارض بين التشريعين القديم والجديد يعتبر القانون القديم ملغى ضمنيا وليس صريحا